البحث والسياسي والثقافي: المتفصلات والحدود والمعضلات

فريد الزاهي

لا تزال بنيات البحث العلمي في العالم العربي، وبخاصة في مجال العلوم الإنسانية، بنيات متشذرة يؤدي الفرد فيها دور المحرك الأساس. ففي غياب دعم وتوظيف فعليين من قبل المؤسسات العمومية والخصوصية لجهود الباحثين، أصبحت الممارسة البحثية رهينة في وجودها واستمرارها ببنيات موقتة ومحدودة في الإمكانات والزمان والمكان، وخاضعة لظرفيات وحدود تتجاوز كثيراً طموحات الباحثين أنفسهم. أما تخلف الوسائل المتاحة والاعتماد على أقل الطرائق والوسائط البحثية كلفة، فإنها تعقد من هذا الوضع وتحول البحث الاجتماعي والإنساني إلى نوع من الترف في مجتمعات ما زالت الحياة الاجتماعية والتاريخية والنفسية فيها بكراً وبحاجة إلى أكثر الدراسات جدة وعلمية وإبداعية.

وإذا كانت أغلب بلدان العالم العربي لم تعترف من الناحية القانونية والاجتماعية بالباحث[1]. وتلحق وجوده بالمؤسسة التعليمية، فإن واقعاً من هذا القبيل، على الأقل في جانبه القانوني، يؤكد هامشية الباحث والطابع النافل للبحث وبالتالي غياب استراتيجية خاصة به. إن هذا يفسر، ولو جزئياً، لماذا ظل الباحث العربي قريباً بل مندمجاً في المجتمع، يمارس وجوده فيه بوصفه مثقفاً أكثر منه باحثاً، ويفسر من ثمة لماذا لم تتطور بنيات البحث بالصورة المبتغاة بحيث تحرر البحثي من الإيديولوجي والسياسي، أو على الأقل تضمن له المسافة اللازمة عنه.

إن حالة العزلة والهامشية التي يعيشها الباحث وضمور الوسائل والإمكانات المتاحة له وغياب

---

(١) في المغرب مثلاً، أنا لا أستطيع أن أتحدث إلا عن مثال أعرفه جيداً، ظلت مسألة وضعية (statut) الباحث مطروحة منذ سنوات، على الرغم من وجود مركزين وطنيين للبحث العلمي ، ولم يتم الاعتراف إلا مؤخراً بضرورة سن وضعية مستقلة له. وينتظر من الإصلاح الجديد الذي يوجد قيد الدراسة أن يخرج بنص قانوني في هذا الشأن.

الاعتراف المجتمعي والمؤسسي بموقعه ودوره في إنتاج معرفة معينة بمختلف الظواهر التي يعيشها المجتمع من جهة، وتقدم آليات البحث العلمي في المستوى العالمي وتحول الباحث إلى عين مفتوحة على الآخر تمارس تفاعلها معه على نحو مستمر ومتزامن، كل هذا يدفعنا إلى طرح التساؤل عن مآل الباحث العربي، وعن وضعيته المستقبلية. بيد أن هذا التساؤل لن يأخذ مصداقيته إلا من ضرورة إعادة النظر في علاقة الباحث بوضعيته المعرفية، وذلك من خلال تفكيك علاقة البحثي بالسياسي والثقافي والإيديولوجي في المجتمعات العربية. إن هذه الضرورة لا تنبع فقط من طبيعة التحولات المتواترة التي عرفتها المجتمعات العربية في العقد الأخير، والتي تمثل استجابة للتغيرات العاصفة التي عرفتها الوضعية السياسية والاقتصادية والاجتماعية الدولية، وإنما تنبع أساساً من طبيعة التحولات التي تعرفها الوسائط الثقافية والتي أصبحت انعكاساتها واضحة على العمل الثقافي عموماً.

لم يعد من السهل علينا الآن غض الطرف عن الأثر الذي حملته التقنيات التواصلية والمعلوماتية الحديثة، وعن الدور الذي تؤديه في التعميم السريع للمعطيات الأكثر جدة في مجال البحث والاختراع والفكر والثقافة. كما أنه لم يعد في إمكان الباحث والمثقف التغاضي عن التنظيم والدقة والفاعلية والجدة التي تفترضها هذه البنيات التواصلية. وإذا كان من إحدى مثالب هذه الوضعية تنميط البحث والمعرفة فإن الباحث في العالم العربي كفيل بإيجاد موقعه وتثبيت اختلافه في سيرورة هذه العلاقات، وجعل هويته ومحليته منطلقاً لإثبات جدارتها بالعالمية. إن إثارتنا لهذا الجانب المهم من الوضعية الراهنة للبحث تمكننا من ملامسة الهوة التي تفصلنا عن الزمن التقني وما يسمى الآن «التقنو علم» في كل مجالات البحث العلمي، والجهد الذي تفترضه هذه الهوة كي نلائم بيننا وبين موقعنا في التاريخ المعاصر للمعرفة. إن الأمر لا يتعلق هنا بدعوة إلى نقل التقانة وإنما، كما أشار إلى ذلك عبد الله العروي في بداية الثمانينات، بتوظيف الجديد في مجال التقنيات المعلوماتية لتطوير صورة وعمل المثقف والباحث[٢]. فمن الضرورات التي تحتمها هذه الوضعية الجديدة الاطلاع المباشر على جهود الآخرين في مجمل التخصصات والتحاور المعرفي مع نتائج بحوثهم، وهو شرط ضروري وحتمي لتجاوز سلبيات التداخل الهش (أحياناً) بين وظيفة البحثي والسياسي والثقافي وظرفياتها ورهاناتها.

لذا يكمن مرمى هذه الدراسة في تناول هذه العلاقة في المشهد الثقافي المغربي، والإمساك بتمفصلاتها والاهتمام بتطوراتها، من خلال التركيز على التجارب الأكثر تمثيلية في هذا المضمار من جهة، ومحاولة تحليل تلك التمفصلات انطلاقاً من التمييز بين السياسة كاشتغال خطابي اجتماعي له استراتيجياته الخفية والمعلنة وبين السياسي (Le Politique) بوصفه مجموع المقاصد التي تربط الخطاب بوجه أو بآخر بمرجعياته الضرورية من دون أن يكون لها الدور المحدد في عملية التواصل المعرفي.

أولاً: المثقف والسياسي: من الضرورة إلى الحد الأدنى الإيديولوجي

يتميز تاريخ الثقافة الحديثة في المغرب بتداخل خاص بين المجال الثقافي والمجال

(٢) عبد الله العروي، **ثقافتنا في ضوء التاريخ** (بيروت: دار التنوير، ١٩٨٣)، ص ١٧٧.

السياسي. وإذا كان هذا التداخل قد اتخذ في التاريخ المغربي الوسيط صفة تفاعل الوظائف بين حركات الصلاح والزوايا والمثقف والفقيه أو الأديب والداعية والسلطة السياسية فذلك لأن الوظيفة السياسية للمثقف قد التصقت به انطلاقاً من الأدوار التي أداها ولو ظرفياً في الدائرة السياسية للحكم، سواء على نحو مباشر أو على نحو غير مباشر. لكن مع نشوء الحركة الوطنية في بداية الثلاثينات. ثم ظهور الأشكال السياسية الأولى للحزب، بمفهومه الحديث، ولدت معها صورة المثقف السياسي الحديث.

إن هذا الترابط ما فتىء يحدد طبيعة المثقف عموماً حتى بعد ظهور الجامعات المغربية ونشوء جيل كامل من حملة الشهادات العليا الذين تتلمذوا على أقطاب الفكر الفرنسي في الخمسينات والستينات. فقد عرف مغرب ما بعد الاستقلال مجموعة من التحولات رمت بالحركة الوطنية إلى مجال المعارضة السياسية، فعملت هذه الأخيرة على تعضيد ممارستها النضالية بالقوة الرمزية التي يملكها المثقفون المنتمون إليها أو المتعاطفون معها، سواء كانوا يشتغلون في مجال الفكر أو كانوا يشتغلون في مجال الأدب أو في مجال البحث العلمي في الإنسانيات. وقد تبلور هذا الترابط جلياً وفعالاً في الستينات والسبعينات، وهي مرحلة تاريخية عرف المغرب فيها اختلالات ومواجهات بين مكونات المجتمع المدني والسلطة بحيث تعرضت الحركات السياسية لليسار للكبح، فأصبح الخطاب الثقافي الإيديولوجي بجميع أشكاله البدل الرمزي الحركي الذي يسعى لضمان استمرار حضور الخطاب السياسي وفاعليته المباشرة. وقد أدت التطورات التي عرفتها الأحزاب الكبرى للحركة الوطنية بخاصة في أواخر الستينات، وظهور قوى يسارية جديدة وكذا تعضد بنيات الجامعة المغربية وتقدم البحوث في مجال العلوم الإنسانية إلى وضعيتين متباينتين: تقوية انتماء بعض الباحثين في مجال الاقتصاد والعلوم الاجتماعية والإنسانية إلى البنية السياسية التي تحتضنهم وتقلد بعضهم لمناصب قيادية (محمد عابد الجابري فتح الله ولعلو عزيز بلال)؛ وانزياح آخرين عن الانتماء المباشر إلى التنظيم الحزبي، محافظين على استقلالهم عن الموقف السياسي، ومفضلين الانتماء الفكري على الانتماء السياسي؛ فيما فضل البعض الآخر تغيير وجهتهم السياسية والانتماء إلى الأحزاب الجديدة التي نمت وتعددت مع بداية المسلسل الديمقراطي قصد منح السلطة شكلاً جديداً من الحضور في الميدان السياسي.

إن هذين المعطيين لم يبرزا عن اختلافهما إلا على نحو تدريجي، بحيث إن الباحثين الذين ظلوا على ارتباط بالبنية الحزبية لم يكونوا نشازاً في محيط ثقافي عام عرف رهانات ذات علاقة بحظوظ حضور السياسي والإيديولوجي في الثقافي. كما أن الحضور الفاعل لكلا الطرفين في حقل البحث يجعل التمييز بينهما أحياناً مسألة تتعلق بطبيعة الخطاب ونوعية الاستراتيجيات المنتجة والموضوعات المدروسة.

ليس من قبيل المصادفة إذاً أن يكون رواد البحث العلمي في المغرب هم أنفسهم مثقفي المغرب المعاصر. فإذا كان البحث يفترض التحلي بالدراسة الرصينة والصارمة لأكثر الموضوعات حساسية اجتماعياً وسياسياً وإخضاعها للتحليل، بغض النظر عن راهنية مدلولاتها، فإن المثقف يغدو مشروطاً بانتمائه إلى المجتمع وتحولاته ومدفوعاً إلى التدخل، انطلاقاً من مجال ممارسته الفكرية، في مجالاته الحركية والصراعية. إن مبدأ الفعل والصراع يحكم هنا فاعلية المثقف حالما يمارس موقعه في المجتمع، أما الباحث فإن علاقته غير معيارية بالمجتمع، ما دام لم يعمل على تحويل وجوده البحثي إلى وجود ثقافي مباشر. بيد أن

الانفصال هنا غير وارد بهذه الحدة، ذلك أن الترابط بين الباحث والمثقف في صلب البنية المعرفية والفكرية نفسها يمثل إحدى الخصائص الثقافية الملازمة للبنية الثقافية المغربية والعربية المعاصرة.

فالمتتبع لتطور حقل البحث العلمي واندماجه الأكيد في التجربة الثقافية سيلاحظ أن أصولها تعود إلى أحد أوائل الباحثين المغاربة هو محمد عزيز الحبابي. فقد شغل هذا المفكر منصب أستاذ فلسفة وعميد أول في جامعة المغرب (جامعة محمد الخامس) بعد الاستقلال[٣]. وهو الذي بادر في أوائل الستينات إلى تأسيس اتحاد كتاب المغرب العربي، وعمل على إصدار مجلته **آفاق** (التي لا تزال تصدر عن الاتحاد بالاسم نفسه). إن عملاً كهذا، يفصح عن ازدواجية الباحث وعدم ارتكانه على ممارسته البحثية وسعيه لتطعيمها بالممارسة الثقافية بكل ما تفترضه من فعل ومواقف من جهة، وعن استمرار ذاك التفاعل بين المثقف والسياسي في صلب المجال الفكري والثقافي بوصفه محدداً لمرحلة تاريخية بكاملها.

ثمة نموذج آخر يؤكد امتداد هذا التفاعل بين الباحث والمثقف يجسده المهدي المنجرة في مجال أكثر اتصالا بالقضايا الحيوية للعالم الثالث. فإلى جانب وظيفته التعليمية في كلية الآداب في الرباط منذ أواخر الخمسينات وإدارته مؤسسة التلفزة المغربية في مرحلة معينة، ومسؤوليته في منظمة اليونسكو، تسعى أبحاثه ومقالاته للمزاوجة بين الدفاع عن العالم الثالث والكشف عن أسباب حظوظه الدنيا في التقدم والنمو. لهذا تشكل المستقبلية (Prospective) والدراسات المستقبلية والاستراتيجية أبحاثاً رصينة، وفي الآن نفسه دفاعاً عن هوية الجنوب وتبياناً لتعدد سبل النمو، ومناسبة لنقد الغرب والمنظارات الاستغرابية. وفي هذا الصدد كتب يقول: «وأحد الأخطاء التي يرتكبها المدافعون عن القيم الغربية، إضافة إلى المطابقة المنهجية بين التحديث والتغريب، يكمن في أنهم وصفوا بالعالمية كل مفاهيم وقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان والعدالة والإنصاف والعقلانية والمنهاج العلمي والتكنولوجيا وعلم الجمال»[٤].

يمكننا هذا التوجه النقدي المستقبلي الذي نلمسه بجلاء، سواء في كتابات محمد عزيز الحبابي أو في كتابات المهدي المنجرة، من الوقوف على هشاشة الحدود بين العلمي والإيديولوجي وبين البحثي والثقافي. فالباحث بمجرد ما يلامس القضايا الراهنة ينفتح بالضرورة، بوعي أو من دون وعي منه، نحو مؤدياتها ويظل بوجه أو بآخر أسيراً لملحاحية وجودها المتخيل والواقعي. إنه يتحول إلى فاعل اجتماعي تصله بموضوعه ذاتيته الاجتماعية ومدى الاحتواء الذي يمارسه هذا الموضوع عليه[٥]. إن هذا بالضبط هو ما يشير إليه ب. بورديو متحدثاً عن علم الاجتماع: «السوسيولوجيا علم يتميز بالصعوبة الخاصة التي تحول بينه وبين أن يصير علماً مثل العلوم الأخرى. ومرد ذلك إلى أن رفض المعرفة وتوهم معرفة فطرية يوجدان فيه جنباً إلى جنب، بدل أن يتعارضا، سواء عند الباحثين أو عند المطبقين.

(٣) ظل هذا الهم الثقافي ذو المنزع الإنساني يلاحق كتابات محمد عزيز الحبابي إلى أواخر أيامه. فقد سعى في نهاية حياته للتنظير لنزعة سماها الغدية (demainisme) وهي نزعة إنسانية أيديولوجية ذات منحى شخصاني.

(٤) المهدي المنجرة، «التنوع الثقافي مفتاح البقاء في المستقبل،» **مواسم**، العدد ١ (شتاء ١٩٩٥)، ص ٥٠.

(٥) انظر: M. Authier et R. Hess, *L'Analyse Institutionnelle* (Paris: P.U.F., 1981), p.72. تحدد نظرية التحليل المؤسساتي بوصفها نظرية في ملتقى العلوم الاجتماعية الفاعل بوصفه مدخلاً اجتماعياً يقوم أساسه على الإفصاح.

ووحده الموقف الانتقادي الدقيق يستطيع أن يقضي على اليقينيات التي تتسرب إلى الخطاب العلمي، المسبقات التي تسكن اللغة والقوالب الجاهزة الكامنة في الخطاب اليومي المتداول حول المسائل الاجتماعية...»[٦].

إن وجود العلمي والإيديولوجي في صلب الممارسة العلمية للباحث أمر لا مفر منه ناجم عن وضعية العلوم الإنسانية[٧]، بيد أن حصره بالحد الأدنى الإيديولوجي يظل مهمة أساسية من مهام الباحث الذي يكون مطالباً في هذا الآن ليس بمراقبة موضوعه فقط وإنما باليقظة النقدية تجاه أدواته وشروط ممارسة بحثه.

الباحث والمثقف والسياسة: المسافة والحدود

إذا كان المثقف يمارس وجوده في مجال يتمفصل فيه الثقافي العام بالقيمي والاجتماعي، فإن السياسي يتحدد وجوده في العلاقة التي يقيمها بالسلطة بمفهومها كهيمنة، أي كما حددها ماكس فيبر[٨]، وبوصفه بدوره يتحول إلى سلطة حركية ومتحركة بفعل المقاومة التي يمارسها للهيمنة[٩]. وعلى الرغم من أن الأدبيات الحزبية والقليل النادر من الأبحاث والدراسات التي قام بها المغاربة والأجانب عن المغرب وطبيعة الدولة والسلطة القائمة فيه فإن اهتمام الباحثين والمثقفين المغاربة بدراسة نظام الهيمنة والسلطة، لا من حيث النشوء فقط، بل من حيث التمفصلات والبنيات والتحولات والإفرازات السياسية أيضاً، لا تزال في بدايتها[١٠]. لذا سنعمد هنا إلى تحليل علاقة المفكر الباحث بالسياسة والسياسي في ضوء هذا المعطى انطلاقاً من مسألة تفكير الباحثين المغربيين عبد الكبير الخطيبي وعبد الله العروي بالأساس.

فعدا الكتابات السوسيولوجية التي نظر فيها عبد الكبير الخطيبي لدراسة المجتمع العربي، وعدا سجاليته الفكرية مع جاك بيرك وعبد الله العروي والفرنكوفونية[١١] التي يتوضح فيها

---

(٦) بيير بورديو، **الرمز والسلطة الاجتماعية**، تعريب عبد السلام بنعبد العالي (توبقال البيضاء، ١٩٩٦)، ص ٢١.

(٧) انظر في هذا الصدد: عبد الكبير الخطيبي، «تخليص السوسيولوجيا من النزعة الاستعمارية،» **المجلة المغربية للاقتصاد والاجتماع**، العدد ٧ (١٩٨٤).

(٨) يمكن الرجوع هنا الى التركيب الجيد لهذا التصور في أنماطه المختلفة، أنظر : Jean -Pierre Cot et Jean Pierre Mounier, *Pour une Sociologie Politique*, tome 1 (Paris: Le Seuil, 1974), pp. 235 - 236

(٩) يشكل تصور فوكو للسلطة تصوراً شاملاً. فالسلطة لديه ليست فقط محدودة في الهيمنة، إنها موجودة لدى الغالب والمغلوب، ومن ثمة إمكانية الحديث عن السلطة (الرمزية) للمثقف. M. Foucault, *Histoire de la Sex-uality*, tome 1 (Paris: Gallimard, 1976), p.120 et les suivantes.

(١٠) تشير ليليا بن سالم إلى ذلك بقولها: «إلى جانب الأعمال التي تموضع تحليلاتها حصراً في مستوى المجتمع الكلي، فإن التقارير عن الملاحظة الميدانية تمكننا من أن نمسك أفضل باشتغال النسق السياسي، لكنها لا تمنحنا مع ذلك إمكانية تفسيره، فالنماذج النظرية المرجعية، وبخاصة النموذج التقسيمي (segmentariste) والنظرية الماركسية، بالرغم من قيمتها الاستكشافية عاجزة عن الإمساك بالظاهرة في تعقداتها الكاملة». LiLa Ben Salem, "Questions méthodologiques posées par l'étude des formes du pouvoir," Dans: R. Bourkia et N. Hopkins [eds.], *Le Maghreb: Approches des mécanisme d'articulation* (Rabat: Dar El Kalam, 1991), p. 189.

(١١) انظر: **النقد المزدوج** (بيروت: دار العودة، ١٩٨٠).

بصورة كبيرة موقفه الفكري من قضايا المغرب عموماً انطلاقاً من مفهومي الاختلاف والتعدد، فإن التمفصل بين البحثي والثقافي في تجربته الفكرية يتبدى في محطتين أساسيتين:

ـ كتابه **الحمى البيضاء** (Vomito Blanco) الصادر سنة ١٩٧٤، الذي دعا فيه، من خلال نقد أركيولوجي وفكري للفكرة الصهيونية، إلى حوار من نوع جديد بين العرب واليهود، تتوج فردياً بالمراسلات التي نشرها بينه وبين عالم النفس والكاتب اليهودي ذي الأصل المصري جاك حسون[١٢].

ـ كتابه **المغرب العربي وقضايا الحداثة**، وروايته الأخيرة **ثلاثية الرباط**، اللذان يطرحان للنقاش تصوراً دقيقاً للمجتمع المدني في المغرب ولقضاياه الحساسة[١٣].

وإذا كان من النافل القول إن طروحات الخطيبي حول الصهيونية والحوار العربي ـ اليهودي لا تزال تملك راهنيتها، وبخاصة في الظروف الحالية التي تعرفها التحولات السياسية والفكرية بين الحركة الفلسطينية ودولة إسرائيل، فإننا مع ذلك سنهتم بالأساس بالمحطة الأخيرة لأنها تمثل مجالاً لتطارح مستويات العلائق بين الفكري والسياسي، وبين المثقف والسلطة، وتنظر لنوعيات تمظهرها ولإمكانيات تحليلها. وفي هذا الصدد كتب الخطيبي:

«يتموقع المثقف والسلطة السياسية في نفس المستوى، وهذا ما يفسر كونهم يقعون أحياناً ضحية اللاتسامح. لكن ليس هناك بين الطرفين أدنى تناظر. فإذا كانت السلطة تملك وسائلها الزجرية والعقابية الواقعية، فإن المثقف لا يملك غير وسائل تدميره الذاتي. فالمثقف يشكل جزءاً من المجتمع مهما كانت طبيعة اندماجه فيه. ومن اللازم تجاوز صورة الضحية التي يرغب المثقف في تقديمها عن نفسه. ليس المهم أن نعرف كيف يتدبر المثقفون أمور نسقهم الاجتماعي. إن السؤال الجوهري هو كيف يمكن للمثقف أن يحافظ على انشقاقه وانفصاله حتى يتمكن من القيام بتحليل المجتمع الذي ينتمي إليه، انطلاقاً من موقع آخر غير السياسة، بغية حث الناس على تغيير منظوراتهم، ثم كيف يمكن للمثقف أن يقود استراتيجية حقيقية للفكر تجعل من هذا الأخير فعلاً ممتنعاً وغير قابل للاحتواء»[١٤].

إن وعياً من هذا القبيل، وهو يرفض الممارسة السياسية للمثقف في طابعها الاحترافي، ينطلق بالأساس من فكره السياسي بوصفه بالضرورة تفكيراً شمولياً غير قابل للاختزال. فالخطيبي بتوظيفه للمفهوم الفوكوي للسلطة يميز بين المثقف والسلطة في طبيعة الآليات المستخدمة والوسائل المتاحة لكل منهما. والمثقف في هذا المعنى مطالب بتجاوز المنظار التقليدي للتفكير في المجتمع بمنطق الرغبة ـ السلطة لصياغة منظاره في استقلال كامل عن ظرفياتها الصراعية والتناقضية أي انطلاقاً من موقع استراتيجي للفكر.

قريباً من هذا التطور، وبالموازاة مع منطلقاته، لكن من موقع تجربة فكرية مغايرة، لم يفتأ عبد الله العروي يرى أن دراسة ما يسميه أزمة المثقفين العرب أساسية في تحديد تصورهم

(١٢) صدرت الترجمة العربية لكتاب **الحمى البيضاء** ضمن: **النقد المزدوج**، المصدر نفسه. أما المراسلات مع جاك حسون، انظر: *De l'Eclat* (Paris: Montpellier, 1985).

(١٣) عبد الكبير الخطيبي، **المغرب العربي وقضايا الحداثة**، تعريب جماعي (الرباط: منشورات عكاظ، ١٩٩٣).

(١٤) المصدر نفسه، ص ٦٦.

للتاريخ والثقافة والمجتمع. فالمثقف بحسب العروي يتحدد أنثروبولوجيا بوصفه ليس ذاك المتخصص فقط وإنما كل فرد ينتمي عضوياً إلى المجتمع ويكون حامل ثقافة[١٥]. من ثمة، فأزمة المثقف تكمن في ازدواجه وجهله بمحيطه ويتمثل في تكوينه المجرد، وهي أزمة عميقة الجذور ولا يمكن محوها وإنما التخفيف من حدتها فقط، وذلك عبر برنامج يلخصه العروي في النظرة الجديدة إلى اللغة والدراسة المستجدة للتراث عبر استخدام التقنيات المعلوماتية الجديدة والتكيف مع المحيط[١٦]. تبعاً لهذا المنظار يمكن فهم تصور العروي للحداثة المجتمعية. فهي ليست أبداً قضية ثقافة ومثقف، بقدر ما هي مجموعة متشابكة ومركبة من التحولات لا يشكل فيها فعل المثقف إلا دوراً من ضمن الأدوار الممكنة. هذا بالضبط هو ما دفع بالعروي، عقداً من الزمن بعد ذلك، إلى التأسي على هامشية المثقف، الناجمة أصلاً عن وضعيته وأزمته المستديمة: «هذا ما دعاني إلى التركيز على الدولة كجهاز للتحديث لأني يئست من أن يكون المثقفون وسيلة تحديث»[١٧].

يتبرر هذا التوجه نحو البنيات الصلبة للمجتمع (الدولة) لدى العروي بفشل المثقف في التحول إلى بنية فاعلة وتحويلية، نظراً إلى هامشيته التاريخية وتعقد مشكلات التخلف المجتمعي في البلاد العربية. أما من الناحية الشخصية فإن ثمة علاقة إقصائية يلزم أن يمارسها المثقف على الفعل السياسي على النحو نفسه الذي لحظناه لدى الخطيبي، وتحويل السياسة إلى موضوع للبحث المتأني والتفكير الاستراتيجي عوض أن تظل ممارسة للاستجابات الظرفية. في هذا السياق يفسر العروي علاقته بالسياسة إزاء سؤال طرح عليه على النحو التالي:

«أتردد كثيراً إزاء أسئلة ذات أبعاد سياسية لا لأنني أتهرب منها بدليل أني أكتب فيها بكيفية أخرى منذ اقتحامي ميدان التأليف، ولكن لأنني أرى من الضروري الخوض في بعض الممهدات، إذا أنا أسهبت فيها ظن السائل أنني أتحايل عليه، وإذا تجاوزتها لا أكون راضياً على نفسي لأني أشعر أني بقيت في نطاق الظواهر الخادعة»[١٨].

إن الممهدات التي يعنيها الباحث هنا ليست غير تلك الشروط المعرفية التي يفترضها وضعه الفكري، والتي تفرض عليه تحدياً للمجال وللعناصر التي تتبنين فيه. آنذاك تخضع القضايا السياسية للتحليل التاريخي والمعرفي ويتم إدماجها في نسق تحليلي يبعدها من الموقفية والرأي السياسي. فالباحث يرفض هنا التخلي عن مبدئية التحليل الذي يؤسس مهمته كباحث لمصلحة المتغيرات السياسية. إنه يرغب في تحويلها بدورها إلى عناصر للبحث والتأمل الفكريين. هكذا يتبدى أن «المقارنة» ـ المقاربة التي نقيمها هنا في سياق التحليل بين مفكرين ينتميان إلى سجلات معرفية مختلفة تبدو على خصوبتها، وهي من ثمة لا تقف عند هذا الحد. فتوقيف الخطيبي لانتمائه السياسي (إلى حزب التحرر والاشتراكية في وقت مبكر من حياته الفكرية (١٩٧٤))، لم يكن سوى تحويل للممارسة السياسية في المجتمع في صيغتها

(١٥) عبد الله العروي، **ثقافتنا في ضوء التاريخ**، ص ١٧٢.
(١٦) المصدر نفسه، ص ١٧٦ ـ ١٧٩.
(١٧) عبد الله العروي، «التحديث والديمقراطية،» **آفاق**، العدد ٣ و٤ (١٩٩٢)، ص ١٦٤.
(١٨) المصدر نفسه، ص ١٦٥.

التنظيمية إلى انتماء حر للمجتمع قابل للتفكير الهادىء في مشكلاته بعيداً من ملحاحية الاستجابات السياسية المباشرة. لقد ترجم الخطيبي هذا التصور في إشرافه لمدة سنوات طويلة على إصدار **المجلة المغربية للاقتصاد والاجتماع** *(Bulletin Economique et Social du Maroc)* التي تعد مرجعاً فعلياً لدراسة التطور الاقتصادي والاجتماعي للمغرب، أتبعها بمجلة **علامات الحاضر** *(Signes du Présent)* وملفاتها الحداثية، وبالأخص العدد الخاص عن المجتمع المدني في المغرب. وسوف يتم إغناء هذا التوجه بمذكرة عن المغرب العربي تطرح من وجهة نظر فكرية قضايا التعدد اللغوي والحركات الإسلامية وشؤون المغرب السياسية الراهنة. وفيها يتم التركيز على مسألة الديمقراطية وضرورة الفصل بين السياسة والشؤون الدينية كمسلك فعلي نحو ديمقراطية فعلية:

«يوجد بالمغرب العربي مجتمع قيادة مهيأة لأنظمة الزبونية العائلية منها والقبلية والجهوية. لذا يلزمنا التعامل بجدية مع الأصولية، التي ليست مجرد ظاهرة لا عقلانية، أو مجرد مبادرة بائسة وعنيفة للتوحيد بين الدين والمجتمع والسلطة، تحت طائل قانون قيادة مطلقة. بيد أننا ننطلق هنا من فكرة أخرى هي فكرة الديمقراطية الملائمة لقيمنا الحضارية. إن الديمقراطية ممكنة تماماً على أرض الإسلام، شريطة أن تفصل تدريجياً بين القضايا السياسية والشؤون الدينية، وأن ننسج بين الدولة والمجتمع المدني حدقات التمثيلية الحقيقية. والديمقراطية كل لا يتجزأ، وهي مدرسة للحكام والمحكومين على السواء»[١٩].

وإذا كانت المطالبة بذاك الفصل تأتي هنا في سياق الحديث عن التيار الإسلامي فإن مؤدياتها الفعلية تتجاوز ذلك كثيراً، ذلك أن المبتغى الاستراتيجي هنا في الفصل بين المجالين يهم «الحكام والمحكومين»، كما يلح على ذلك هو نفسه، فالمسألة الديمقراطية تغدو، سواء لدى الخطيبي أو العروي، مسألة حداثة مجتمعية. إنها ترتبط بمجموعة من القضايا المتشابكة التي لا يشكل دور الباحث أو المثقف فيها إلا دوراً من ضمن الأدوار الممكنة. إن الموقع الذي يمنحه العروي هنا للدولة ومركزيتها في التقدم الاجتماعي والسياسي يتجاوز كثيراً النظرة التي تتبناها النخب السياسية في المغرب (أنظر في ذلك مثلاً تدخلات المثقفين في عدد مجلة **آفاق** المذكور). وهي تتقاطع إلى حد ما مع تصور عبد الكبير الخطيبي الذي يبسطه بشكل حكائي في رواية ثلاثية الرباط التي تنبني فكرياً على ما يلي:

- الحداثة السياسية تمر بالإصلاح الإداري والسياسي لأجهزة الدولة (وزارة مكلفة بالإصلاح).
- المثقف يملك دوراً فعالاً في عملية الإصلاح هذه لأنه يعي على نحو عميق الأبعاد الاستراتيجية والعوائق الملمة بها.
- حالما تكون الدولة ضد الإصلاح الشامل سواء بصورة مباشرة أو بصورة غير مباشرة فإنه يتعرض للإجهاض على نحو مأساوي.

على هذا النحو يمثل الإصلاح السياسي والإداري لدى الخطيبي المدخل الفعلي للتغيير الاجتماعي. إنه القناة التي عبرها يتم تفعيل الديمقراطية وتحويلها إلى قضية كل مكونات المجتمع. بل إن قضية المجتمع المدني هنا تكف عن أن تكون فضاء للصراع (بالمعنى الذي

(١٩) الخطيبي، **المغرب العربي وقضايا الحداثة**، ص ٢٠.

يمنحه لها هيجل وفيما بعد أنطونيو غرامشي) لتغدو فضاء لتفاعل الصراع والتوافق اليقظ المتجه نحو التفكيك التدريجي للبنيات المخزنية واستبدالها الحثيث ببنيات سياسية موافقة لمتطلبات المجتمع المدني.

ولترجمة هذا الانفتاح على القضايا الحساسة للمجتمع المغاربي عمل الخطيبي على إصدار عدد خاص من مجلة **علامات الحاضر** عن المجتمع المدني تطارح فيه ثلة من أبرز الباحثين المغاربة قضاياه وآفاقه. ولا تكمن أهمية هذا العدد فقط في كونه يثير السؤال بصورة جدية ولأول مرة في المغرب عن إحدى القضايا المركزية في الصيرورة الحالية للمجتمع المغربي، وإنما أيضاً وأساساً في جعل هذه القضية الملحة سياسياً واجتماعياً قضية بحث وفكر. ولعل ما يبرز ذلك هو كون النقاش الذي أثير استمر بصورة أخرى بين الكتاب والمثقفين المغاربة المنتمين إلى اتحاد كتاب المغرب، وذلك بإصدار عددين من مجلة **آفاق** مخصصين للمجتمع المدني، قصد تعميم التساؤل والنقاش في أوساط المثقفين الذين يكتبون باللغة العربية.

وإذا كان مسار الانفصال والحذر هو الطابع الغالب في تصورَي الخطيبي والعروي بين الخطاب والممارسة السياسية من جهة ودور الباحث المثقف ونوعية خطابه من جهة ثانية، فإن ذلك يعود بالأساس إلى الالتصاق بالوقائع والتحولات، بحيث يغدو المثقف ضحية لتغيراتها (بحسب العروي) وإلى اختفاء المسافة اللازمة لإعمال الفكر والتمحيص في طبيعة ووجهة الوقائع المجتمعية (بحسب الخطيبي).

إن ما نلحظه هنا ليس أبداً تكريساً للتصور التقليدي للباحث ولمنتوجه المعرفي الوضعي (positiviste) بقدر ما هو الحث على فصل موقع الباحث المثقف عن موقع السياسي أو رجل السياسة. فالحفاظ على التلازم الضروري بين الثقافي والبحثي لا يعفي مع ذلك من تجاوز الدور الصراعي اليومي للسياسي (le politicien) الذي يسجنه في الآليات النضالية وإكراهاتها الخطابية والممارسية.

ولأن محنة المثقف مع السياسة ليست وليدة اليوم فإن مثقفاً سياسياً كمحمد عابد الجابري، الذي عايش الممارسة السياسية من قرب وتحمل دوره فيها، قد عمد إلى تأصيل مفهوم المثقف في علاقته بالسلطة من خلال التراث العربي الإسلامي، ناقلاً بذلك هذه الإشكالية من مجال التداول السياسي والفكري الراهن إلى مجال البحث في التاريخ الثقافي العربي، وداعياً إلى تحرير الثقافة من السياسة منذ كتابه **المسألة الثقافية** [٢٠] وبالأخص في كتابه الصادر حديثاً: **المثقفون في الحضارة العربية**[٢١].

إن هذه التطورات تبين عن الخلخلة التي لحقت نوعية تمفصل البحثي بالسياسي والثقافي والإيديولوجي كما عاشه المثقف العربي في الستينات والسبعينات. كما أنها من ناحية أخرى تفصح عن الدور المتزايد الذي أخذ يتبوأه الباحث لا في قلب البنيات الثقافية فحسب وإنما بالأساس في علاقته بموقعه ووجوده ونوعية الاستقلال الذي يسعى له. وليس يخفى أن هذه التطورات تكوِّن المدخل الفعلي للتحولات التي تشمل الوضعية الاعتبارية للباحث ونحن على مشارف القرن الحادي والعشرين.

(٢٠) محمد عابد الجابري، **المسألة الثقافية** (بيروت: المركز الثقافي العربي، ١٩٩٤).
(٢١) محمد عابد الجابري، **المثقفون في الحضارة العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦).

البحوث النسائية والمدار الايديولوجي

مع توسع بنيات الجامعة المغربية منذ بداية الثمانينات عرف عدد الأستاذات الباحثات في الجامعة المغربية استطراداً مستمراً ومتصاعداً عزز وضعية المرأة في مجال التعليم الجامعي ومنحها دوراً مركزياً في مجال مفتاحي مهم هو التعليم العالي. غير أن هذه النسبة ظلت إلى حدّ كبير غير مطابقة (وإلى حدود الآن) لنسبة «البحث العلمي النسائي» في مجال البحث العلمي بعامة.

وإذا كان الكثير من الأوجه النسائية قد فرض نفسه على نحو واضح في مجال البحوث الاجتماعية (كفاطمة المرنيسي وعائشة بلعربي وغيرهما)، فإن الوضعية الاجتماعية والحقوقية للمرأة في المغرب (مقابلة مثلاً بالمرأة التونسية) تجعل البحوث التي تقوم بها النساء بحوثاً متمحورة في غالب الأحيان حول موضوعات متصلة بوضعية المرأة. بمعنى أن الموضوعات التي تتطرق إليها بشكل نضالي مباشر الجمعيات النسائية المدافعة عن حقوق المرأة المغربية هي نفسها (تقريباً) تلك التي تشكل لحمة البحوث العلمية التي تقوم بها مجموعة من الباحثات الجامعيات باللغتين الفرنسية والعربية.

إن أمراً كهذا ليطرح الكثير من التساؤلات، ليس على نوعية العلاقة التي تقيمها المرأة بوضعيتها الذاتية والاجتماعية فقط، وإنما أيضاً مع دورها كباحثة ونوعية توجهاتها البحثية. فالجرد الأولي لأبحاث عينة من الباحثات المغربيات يؤكد الحظوة التي تتمتع بها «الموضوعات النسائية» والأولوية التي تأخذها في سجل البحث، والمقصدية الايديولوجية المحكمة في هذا الاختيار. إن هذه العلاقة الصميمية بين المرأة الباحثة وذاتها الاجتماعية هي التي تجعل منها ذات البحث وموضوعه في الآن نفسه، بحيث إن موطن التفاعل بين الذات (Sujet) والموضوع (Objet) يتمثل بالضبط بهذه العلاقة المرآوية التي يصعب تحديد وضبط مكوناتها من طرف الذات الباحثة.

ليست هذه الخاصية قطعاً متأصلة في الأنثوي (le féminin) ولا في بنيته الذهنية، وإنما هي عبارة عن تمظهر تاريخي ظرفي للمقصدية النسائية (intentionalité féminineiste) بوصفها مجموع المحفزات التي تدفع بالباحثة إلى تركيز جهودها على ما يعود على بنات جنسها بالنفع المعرفي والواقعي في الآن نفسه. والحقيقة أن المعرفي، أي إنتاج المعرفة، يكون موجهاً بالضرورة إلى متلق معين يفترض فيه أنه بوجه أو بآخر متلقي الخطاب المعرفي والقادر على نحو ما على المساهمة في الوعي بأهميته. إن طبيعة المعرفة المنتجة هنا هي معرفة من أجل إنتاج وعي ما، أي أنها بلغة التداوليات المعاصرة معرفة إنجازية (performative) تهدف إلى تغيير التصور عبر وجهتين:

- الكشف عن قدرة المرأة على إنتاج المعرفة العلمية عن وضعيتها. وهي معرفة يتجاور فيها المقصد التوضيحي الاستكشافي مع مقصد الإدانة والشجب والتعرية لواقع الأمور.
- إبراز دور البحوث الميدانية والنظرية في تعضيد المسبق الإيديولوجي والقيمي وإعطائه مشروعية معرفية تنضاف إلى مشروعيته السياسية والتاريخية.

إن الذاتية (subjectivité) النسائية تأخذ هنا بعدين متداخلين: فهي ذاتية تؤكد علاقتها الوطيدة بموضوع البحث بحيث يتضمن موضوع البحث الذات الباحثة (principe d'implica-

(tion بين الفاعل الاجتماعي والباحث؛ وهي من جهة ثانية ذاتية تغور في موضوعها بحيث تتحول الباحثة وموضوعها فعلاً اجتماعياً وسياسياً ومعرفياً يستهدف خلخلة الوضعية الحالية للمرأة وفقاً لبرنامج متفق عليه بين مجموع الفعاليات النسائية.

يتبدى هذا التفاعل في الوضعية التي بدأت تأخذها في السنوات الأخيرة هذه العلاقة سواء داخل المجال الجامعي أو خارجه. فقد بدأت الباحثات يتجمعن في مجموعات بحث لعل أهمها: مجموعة مقاربات[٢٢] ومجموعة تانيت. وإذا كانت المجموعة الأخيرة تهتم فقط بتنظيم ندوات متخصصة في موضوع المرأة آخرها الندوة الوطنية عن «الجسد الأنثوي بين الخطاب والمتخيل»، فإن المجموعة الأولى تبدو أكثر انسجاماً وفاعلية. فهي مجموعة تهدف أساساً إلى تحديد موضوعات للبحث تهم هذا الجانب أو ذاك من وضعية المرأة لتعمل على نشرها في كتاب نسوي. إن الصيغتين معاً تؤكدان الوعي بأهمية البحوث في استجلاء الوضعية النسائية وربطها باستراتيجية خطابية ذات مفعول مزدوج.

بيد أن هذا الوعي الفعلي أصبح يتبدى أكثر في الأهمية التي بدأ يحظى بها البحث والباحثون في مجال تأكيد المطالب النسائية. إنها حركة تجاذب انعكاسية تثبت ارتباط الباحثة بمطلبيتها النسائية من جهة وارتباط المناضلة بالبحث كاستراتيجية خطابية قابلة لخدمة مشروعها السياسي والثقافي. فقد بدأت الجمعيات النسائية نفسها تنظم لقاءات وندوات لتدارس مختلف جوانب القضايا الملحة من الناحية القانونية والتاريخية والسياسية، مستعينة في ذلك بالباحثين والباحثات. وهو ما يدل مرة أخرى على الحركية الخاصة التي يتميز بها البحث في موضوع المرأة وحساسيته، التي تتميز بالدعوة إلى تغيير مدونة الأحوال الشخصية التي تقنن العائلة المغربية واشتراك المرأة في الحياة السياسية.

وإذا كان لنا من تفسير لهذا التواشج الواضح بين المرأة الباحثة والمثقفة فإننا سنجده ليس في الرغبة فقط في دخول عالم الخطاب دائماً بل في الرغبة في خلق خوصصة لهذا الخطاب أيضاً تتمثل بدائرة ينصاع فيها البحث العلمي لمقتضيات السياسي والايديولوجي وسيخدم فيها هذا الأخير المعطيات البحثية بصفة علنية. إضافة إلى ذلك فإن تخلف وضعية المرأة في المغرب (مقابلة بوضعيتها في تونس مثلاً) يجعل هموم البحث تتجه على نحو واضح نحو الجوانب القانونية والاجتماعية التي ترصد لها مجموع الفعاليات، ومن ضمنها البحث الأكاديمي.

أسئلة البحثي والايديولوجي

بالعلاقة بالمنفتحات التي أثرناها في البداية يمكن القول إن الوضعية الإشكالية للباحث العربي غدت مرتبطة أساساً بـ:

- وعيه بموقعه وحدوده، وبالأدوار الثانوية والظرفية التي يمكن أن يقوم بها، علماً أن وعيه

(٢٢) أصدرت المجموعة حتى الآن ما يزيد على خمسة كتب جماعية عن النساء والعمل والأزواج والجسد الأنثوي، بإشراف الباحثة فاطمة المرنيسي، وهي أبحاث مهمة وتفصح موضوعاتها وطبيعة البحوث المنشورة فيها عن ذاك التمازج بين الهاجس البحثي والهاجس الايديولوجي.

بها يمثل ضرورة حيوية للحفاظ على مشروعية وضعيته كباحث. إن هذا الوعي لا يحتاج إلى المؤسسات كي يتكون، فالدعم المؤسسي على الرغم من أهميته، يدخل في إطار التنسيق بين البحوث ومنحها موقعاً مجتمعياً لا يكون الباحث بحاجة إليه، إلا بعدما يكون قد كوّن وجوده كباحث فرد له استراتيجياته الشخصية.

ـ تعامله المنفتح مع الممكنات الجديدة التي تنفتح أمامه مع تقنيات التواصل الجديدة (سواء في صيغتها كشبكات محلية أو وطنية وإقليمية أو عالمية كالإنترنت). إن هذا التواصل الجديد سيمكن الباحث من أن يتخلص من انتمائه الضيق لقطر بعينه ليعانق رحابة وجوده الكوني من غير أن يسحب اهتمامه الجوهري من موقعه التاريخي والجغرافي.

ـ تحويل اهتمامه بالثقافي والسياسي إلى موضوعات للبحث يمكن أن تكون مساهمتها في المعرفة الاجتماعية والسياسية والتاريخية حافزاً لرجال السياسة المتخصصين على أن يقوموا بوظيفتهم على أحسن وجه. إن هذه الضرورات أصبحت الآن تنسحب على الباحث، رجلاً كان أو إمرأة، ذلك أن الانغلاق على «الذات النسوية» في مجال البحث ليس سوى تعبير عن علاقة معرفية نرجسية بما يعد «ذاتاً نسائية». والحال أن دراسة وضعية المرأة والدفاع عنها مهمة كل المثقفين والسياسيين والباحثين.